المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ورقة بحثية

ليبيا بين التحديات الأمنية والطموحات الإنتخابية

25 ديسمبر 2023

www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

ليبيا بين التحديات الأمنية والطموحات الإنتخابية

ورقة بحثية

وحدة الدراسات والابحاث

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

25 ديسمبر 2023

فهرس المحتويات

مقدمة 6

المطلب الأول: التحديات الأمنية وسبل علاجها 7

أولا: التحديات الأمنية 7

ثانياً: طرق العلاج 8

المطلب الثاني: العملية الانتخابية والأمن الانتخابي 12

أولا: التحديات الأمنية لمرحلة ما قبل الانتخابات 12

ثانياً: التحديات الأمنية المحتملة أثناء العملية الانتخابية 14

ثالثا: التحديات الأمنية المحتملة بعد الانتخابات 16

التوصيات 18

الخاتمة 19

مقدمة

لقد كان الأمن وسيبقى هو المطلب الأول والهدف المحرك للنشاط الإنساني، وهو المتغير الحاكم لتفاعلاته والمتحكم في علاقاته. وقد امتدت الحدود المفاهيمية والتطبيقية للأمن لتشمل الحالات الإنسانية الفردية والمجتمعية. ويشكل الأمن أساس استدامة الاقتصاد والسلام المجتمعي، وكما يمكن من خلال الأمان تحقيق أهداف المجتمع؛ التي من أهمها الحكم الديموقراطي المستدام والرشيد.

يشير المفهوم العام للأمن إلى "السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر".[1] ومفهوم الأمن الواسع يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي لها، فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي أنه " تأمين كيان الدولة والمجتمع من المخاطر التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"، وفقا لهذا الرأي فإن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. تأمين كيان الدولة داخلياً وخارجياً.
2. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
3. تحقيق الرضا العام لأفراد المجتمع. [2]

ويتضمن الأمن جوانب بشرية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية وبيئية، بتضافرها جميعًا تشكل المشهد الأمني الذي يُعبر عنه بالبيئة الاستراتيجية الأمنية.

[1] عباس علي، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية، 2017م، أبن النديم للنشر، الجزائر، ط 1، ص 15

[2] بن غنيمة، محمد السعيد، تحليل السياسات الأمنية بالجزائر 2018– 1988م، أطـروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم فـي العلـوم السياسـية تخصص تنظيمات سيـاسـية وإدارية، جـامعة قـاصـدي مربـاح -ورقلة كلية الحـقوق والعـلوم السـياسـيـة، 2019-2020م، ص 30.

ليس من السهل استيعاب طبيعة البيئة الاستراتيجية الأمنية، لأنها شبكة معقدة من الفواعل؛ تنظم نفسها بنفسها، وتسعى إلى صيانة توازنها النسبي الحالي، أو إيجاد توازن جديد مقبول. ويوجد بهذه البيئة أشياء قابلة للتنبؤ، وتصنف بعض الأشياء على أنها محتملة، وبعضها الآخر على أنه ممكن، وبعضها الآخر على أنه مقبول، ويظل بعضها ببساطة مجهولاً، فهي بيئة دينامية تتفاعل مع المدخلات، ولكن ليس بالضرورة بطريقة مباشرة وفق علاقة السبب والنتيجة. وتتسم البيئة الاستراتيجية بأربع سمات هي: التقلب والتوجس والغموض والتعقيد، وهذا يسبب صعوبة فهم البيئة الاستراتيجية.[3]

المطلب الأول: التحديات الأمنية وسبل علاجها

في هذا المطلب، تستعرض الورقة أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الأمنية في ليبيا، وطرق علاجها.

أولا: التحديات الأمنية

فيما يلي بعض التحديات التي تواجه الهيكل الأمني في ليبيا بشكل عام، في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي:

1. ضعف كفاءة وفعالية الهيكل المؤسسي الأمني

الهيكل المؤسسي الأمني للدولة، هو مجموعة المؤسسات والهيئات الحكومية، التي تتحمل مسؤولية حماية أمن الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. ويتكون هذا الهيكل من مجموعة من الأجهزة الأمنية، أهمها الجيش والشرطة والمخابرات. وفي ظل الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا، يعاني الهيكل الأمني من ضعف في الكفاءة والفعالية، حيث تعاني القوات الأمنية من تشوهات بنيوية على مستوى الهيكل الأمني، والعقيدة العسكرية، كما أنه يعاني من الانقسامات الداخلية والخلافات السياسية التي تعمقت داخل المؤسسات الأمنية، وكذلك نقص في التمويل والتدريب، ما أثر بشكل مباشر على جودة ومعدلات الأداء الأمني بالمؤسسة الأمنية

[3] هاري آر يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2011م، ص 55

الرسمية. وبطبيعة الحال، فإن الخلل في الهيكل الأمني للدولة يؤثر سلبًا وبشكل مباشر على التحول الديمقراطي، والذهاب نحو انتخابات حرة وشفافة ونزيهة.

2. **انتشار الفساد**

الفساد المالي والإداري في الهيكل الأمني أثر على قدرته على أداء مهامه، ومنها هدر موارد الدولة دون الاهتمام بالأداء المؤسسي. فقد أظهر التقرير العام لسنة 2022، الصادر عن ديوان المحاسبة في أكتوبر 2023، مرتبات الدفاع 4.26 مليار دينار، والداخلية 5.94 مليار دينار، مع عدم اعتماد ملاك وظيفي بالمخالفة للقانون رقم (12) لسنة2010. وهذه المرتبات تظهر حجم تضخم الهيكل الأمني للدولة، والذي لا يتناسب مع معدلات الأداء الأمني.

3. **الارتهان للمصالح السياسية**

ترتبط بعض القوات الأمنية الفاعلة؛ بأطراف سياسية، ما أثر على حيادتيها ونزاهته، وأفقدها ثقة المجتمع.

4. **التهديدات الأمنية اللاتماثلية**

تواجه ليبيا تهديدات أمنية لا تماثلية، مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. ما يشكل تهديد حقيقي وإنهاك للمؤسسة المنقسمة على نفسها.

ثانياً: طرق العلاج

من أجل إصلاح الهيكل الأمني في ليبيا، وجعله قادر على تأمين انتخابات شفافة وحرة ونزيهة؛ هناك حاجة ماسة إلى توحيد القوات الأمنية تحت قيادة مدنية واحدة، وتعزيز الكفاءة والفاعلية من خلال توفير التمويل والتدريب المناسبين، ومحاربة الفساد، وضمان الحياد السياسي للقوات الأمنية. وكذلك توفير البيئة الأمنية الآمنة التي تأخذ في الاعتبار مجموعة من العناصر هي:

1. **الوعي والتثقيف الأمني**

وهذا يعني تعزيز وعي الأفراد والمؤسسات بشأن التهديدات الأمنية، وأفضل الممارسات للوقاية من هذه التهديدات، والاستجابة الفاعلة لمكافحتها والتصدي لها. ويشمل ذلك حشد الرأي العام لمجابهة أي تهديدات أمنية تستهدف المجتمع وتنال من السلامة العامة والسلم المجتمعي. وفي هذا الصدد، هناك عدة متطلبات:

- وجود استراتيجية واضحة لتعزيز الوعي الأمني، بوجود جهة رسمية مسؤولة عن وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجية.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتعزيز الوعي الأمني، حيث تواجه المؤسسة الأمنية المنقسمة على نفسها تحديات على مستوى البناء الهيكلي، وتأهيل الكوادر البشرية، وتخصيص الموارد المادية لرفع مستوى الوعي الأمني بين أفراد المجتمع.
- ضرورة وجود قنوات تواصل فعالة بين الجهات المسؤولة عن تعزيز الوعي الأمني والمواطنين.

2. **السياسات والإجراءات الأمنية**

ينبغي أن تكون هناك سياسات وإجراءات أمنية واضحة ومحددة، تنظم السلوك الأمني وتوفر إطارًا للعمليات الأمنية، نابعة من العقيدة الأمنية للدولة وتراتبية التحديات والتهديدات الأمنية المتوافق عليه مجتمعيًا، ولا يجب أن تخدم هذه السياسات والإجراءات طرف سياسي أو أمني بذاته.

3. **التكنولوجيا وتقنية المعلومات**

تتمثل في استخدام التكنولوجيا والأمن السيبراني وجدران الحماية وأنظمة اكتشاف التهديدات السيبرانية ومنعها، وحماية وتأمين قاعدة بيانات ومعلومات الدولة من التهديدات والاختراقات ومحاولات العبث والتزوير.

وتعاني الدولة الليبية من قصور كبير في مجال الأمن السيبراني، وضعف في الاستفادة من التكنولوجيا وتقنية المعلومات. ومن الجذير بالذكر، أنه قد سجل مكتب النائب العام قضايا تزوير في منظومة الرقم الوطني، وهذا بالطبع يؤثر سلبًا على نزاهة أي عملية انتخابية تجرى، إذ لابد من التأكد من صحة قاعدة بيانات منظومة الرقم الوطني، وحمايتها من أي اختراق، وذلك كون المعني بالعملية الانتخابية هم المواطنون الليبيون دون سواهم. خاصة وأن التدخل الروسي في الشأن الليبي قد يؤثر على العملية الانتخابية، حيث توجد سابقة لروسيا بالتدخل في الانتخابات الأمريكية.

4. **الاستجابة الفاعلة للحوادث**

عن طريق وجود استراتيجيات وخطط استجابة للحوادث الأمنية بسرعة وكفاءة، لمنع الأضرار أو الحد منها، وإظهار قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات والكوارث بكفاءة ومهنية عالية، ما يعزز ثقة المواطن في المؤسسات الأمنية وسياساتها.

5. **التحديث والتطوير المستمر**

بتحديث وتطوير مستويات الأمان بناءاً على التغيرات التي تطرأ على طبيعة التهديدات والتكنولوجيا، والاستفادة من الدروس السابقة من الحوادث الأمنية، وتطوير القدرة على مواجهة التحديات على مختلف المستويات في البيئة الأمنية سلبًا أو إيجابًا.

6. **التعاون والشراكة**

بالتعاون مع الجهات المعنية بالأمن محليًا وإقليميًا ودوليًا، سواء كانت من القطاع الحكومي أو الخاص، لتبادل المعلومات وتعزيز التنسيق في مجال الأمن.

ولكي تدعم المؤسسات الأمنية والعسكرية التحول الديموقراطي، يجب أن تتوفر فيها مجموعة من السمات هي:

1. **المساءلة**

يجب أن تخضع المؤسسات الأمنية للمساءلة عن الإجراءات التي تتخذها، وإخضاعها للرقابة القضائية، والمساءلة البرلمانية لمسؤولي الأمن والجيش عن مدى أدائهم لمهامهم. فلم تسجل البلاد منذ 2014 أي حالة مساءلة للقادة العسكريين والأمنيين، رغم حالات الاغتيال والاختفاء القسري لشخصيات سياسية وحقوقية، ناهيك عن حالات الفساد المالي، وصولاً إلى محاسبة القيادة العسكرية عن الخسائر الفادحة الناتجة عن الهجوم على العاصمة طرابلس في 2019.

2. **الشفافية**

ينبغي إتاحة كل الوسائل الممكنة لتمكين المواطن من الحصول على المعلومات الأمنية بحرية، مع ضرورة سن القوانين الناظمة للمعلومات المتاحة وتلك المعلومات الأمنية الحساسة، التي قد يضر تداولها بالأمن القومي الليبي.

3. سيادة القانون

بأن تؤدي المؤسسات الأمنية وظائفها وفقًا لسيادة القانون على النحو التالي:

- تمتنع عن الاعتقال أو الاحتجاز تعسفًا، ولا تحرم الأشخاص من حريتهم إلا وفقًا للقانون.
- تقوم بإبلاغ المتهمين على الفور بأسباب اعتقالهم وبأي تهم موجهة إليهم - يجب إبلاغ الشخص المتهم بذلك بطريقة وأسلوب مفهومين له.
- تقوم بالتصرف بطريقة تدعم افتراض براءة الشخص المتهم حتى تثبت إدانته وفقًا للقانون.
- تضمن تقديم الأشخاص المعتقلين على وجه السرعة إلى سلطة قضائية مختصة وذات صلاحية.
- تضمن أنه عند الاعتقال والاحتجاز وتوجيه الاتهام، يوجد حق افتراضي في الكفالة أو الضمانة.
- تضمن حق الشخص المحتجز في الطعن في قانونية احتجازه.
- تضمن حصول الأشخاص المعتقلين والمحتجزين على المترجمين الشفويين والمساعدة القانونية، حسب الاقتضاء.
- تتأكد من أن الأشخاص المعتقلين والمحتجزين يعاملون معاملة إنسانية واحتجازهم في ظروف إنسانية. [4]

5. المشاركة الشعبية

من خلال المجتمع المدني، عبر المشاركة في تحديد الأولويات الأمنية في صنع السياسة الأمنية ومراقبة تنفيذ تلك السياسات.

6. السيادة المدنية على جميع مؤسسات القطاع الأمني

تقع المسؤولية النهائية في اتخاذ القرار الإستراتيجي في القطاع الأمني على القيادة السياسية المدنية، التي يجب أن تُلزم الجيش والشرطة بتحقيق السلم الأهلي وتوفير الجودة الأمنية، في

[4] المؤشرات والمقاييس المعايير المشتركة لعمل الشرطة في شرق أفريقيا، تم نشره من قبل المنتدى الأفريقي للرقابة المدنية لأداء الشرطة، 2019م، ص 2.

ظل سيادة القانون. في الحالة الليبية هذه السيطرة المدنية غير موجودة من الناحية الواقعية، فالتعديل الذي أجراه البرلمان باستحداث منصب القائد العام في 2015، جعل منصب وزير الدفاع بالحكومة لا قيمة له من الناحية العملية.[5]

المطلب الثاني: العملية الانتخابية والأمن الانتخابي

يشير مفهوم الدورة الانتخابية إلى عدد من العمليات أو المراحل المتشابكة والمستمرة. والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسة هي: مرحلة ما قبل الانتخابات، مرحلة أثناء الانتخابات، ومرحلة ما بعد الانتخابات.

وفي أيّ انتخابات، تتّخذ السلطات عدة خطوات لتحرص على حفظ المواد الانتخابية الحساسة في مكانٍ آمن، ولتضمن أن الناخبين والمرشحين والعاملين في مكاتب الاقتراع والمراقبين وغيرهم من الأشخاص المشاركين في الانتخابات لا يشعرون بأي خوف أو أذى، نتيجة المشاركة في العملية الانتخابية.

تختلف الشروط الأمنية المحددة لانتخابات معينة اختلافاً واضحاً تبعاً للسياق. ففي الأماكن التي تشهد نزاعاً متواصلاً أو حيث يكون احتمال العنف كبيراً، يجب التنبه لعدة عوامل لحفظ الأمن، ومن الأرجح أن ينطوي هذا الأمر على نشر أعداد كبيرة نسبياً من الموظفين الأمنيين، مثل الشرطة أو الجيش، لحماية مكاتب الاقتراع والأفراد. [6]

أولا: التحديات الأمنية لمرحلة ما قبل الانتخابات

تنطوي هذه المرحلة على عدة مراحل فرعية، في مل مرحلة منهم مجموعة من التحديات كالتالي:

---

[5] الشريف محمد، إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي ما بعد الثورات العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باته، الجزائر، 2020-2021م، ص 394.

[6] مبادرة حول البيانات الانتخابية المفتوحة، https://openelectiondata.net/ar/guide/key-categories/security/، تاريخ الزيارة 27-10-2023م.

1. إعداد القوانين الانتخابية

هذه المرحلة بحاجة إلى بيئة أمنية، حتى يحدث تحرر من الخوف والتهديد بالنسبة لمن يعمل على صياغة القوانين الانتخابية؛ التي من المفترض أن تتوافر على خصائص القاعدة القانونية، التي من بينها العموم والتجريد ومخاطبة الأفراد بصفاتهم لا بذواتهم، بما تراعي المصلحة العليا للدولة. وفي الحالة الليبية، وكون الجهة المناط بها إعداد القوانين الانتخابية واقعة تحت نفوذ ما تسمى "القيادة العامة"، والتي تعتبر طرف أصيل في العملية الانتخابية؛ فإنه لا يمكن أن تثق جميع الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية في مخرجاتها.

2. تسجيل الناخبين

إن البيانات الانتخابية بحاجة الى تأمين، ويجب أن يكون هذا التأمين على مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يساهم في تحول الانتخابات من شكلها التقليدي إلى ممارسة تقنية وتكنولوجية، ومن المؤكد أن هذه الحماية سيكون لها الدور الأساس في حماية وتعزيز الثقة في تلك البيانات من قبل أطراف العملية الانتخابية ككل. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون أداة فاعلة لدعم وتعزيز الممارسات الديموقراطية، ومنها تلك الأنشطة ذات الصلة بالعملية الانتخابية. وبالتالي فإن إضفاء الحماية القانونية على تلك البيانات الالكترونية للانتخابات وتجريم الأفعال الماسة بها يعد أمراً لازماً لحماية وتعزيز الثقة العامة بها، سواء من المؤسسات المعنية بهذه البيانات أو من الناخبين أو المرشحين أو الكيانات السياسية أو عموم المجتمع، ذلك أن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتخابات باعتبارها مظهرًا من مظاهر الديموقراطية في أي مجتمع ليس هدفاً بذاته، وإنما لأنها تساعد في إتمام مختلف جوانب الإدارة الانتخابية، إذ أن التطبيق الصحيح لها يمكن أن يعزز ويرفع مستوى الكفاءة الإدارية ويزيد الشفافية الانتخابية.

وقد فتحت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات باب التسجيل في منظومة الناخبين، وقد سجل عدد 2.795.458 ناخب بالمنظومة حتى 13 أغسطس 2021، بحسب بيانات المفوضية الوطنية

العليا للانتخابات [7]، ولكن مكتب النائب العام أعلن عن جرائم تزوير في الأرقام الوطنية التي يحملها بعض الناخبين، وهذا بالضرورة سوف يؤثر على العملية الانتخابية ونزاهتها.

3. تسجيل المترشحين

صاحب هذه المرحلة جدل قانوني فيما يتعلق بترشح بعض المواطنين، إلا أن القضاء قد فصل في هذا الجدل الذي صاحب عملية الترشح بحسب القوانين النافذة.

وقد ترتب على ذلك، رفض كبير من بعض الأطراف لترشح بعض الشخصيات، رغم صدور أحكام قضائية بالسماح لهم بالترشح.

4. الحملة الانتخابية

هذه المرحلة بالذات لها علاقة قوية بالبيئة الأمنية المصاحبة للعملية الانتخابية، من حيث مدى قدرة المرشحين على خوض الصراع الانتخابي وإدارة حملاتهم الانتخابية على كامل الأراضي الليبية، بعيداً عن أي تهديدات أو تحديات أمنية، ما يكفل تساوي الفرص بين المرشحين. وبحسب المعطيات الحالية، هناك مرشحون غير قادرين على مجرد الزيارة والتواصل مع شريحة مهمة من الناخبين في مناطق مهمة من ليبيا، فضلاً عن تنظيم وإدارة حملاتهم الانتخابية.

ثانياً: التحديات الأمنية المحتملة أثناء العملية الانتخابية

هناك جملة من التحديات الأمنية مصاحبة للعملية الانتخابية، على حسب طبيعة مراحل العملية كالتالي:

1. مرحلة التصويت

وهي المرحلة الأكثر أهمية وخطورة في العملية الانتخابية، فهي العمود الفقري للعملية الانتخابية، ويتوقف عليها مصير المرشحين المتنافسين على السلطة، خاصة في بيئة أمنية

[7] الموقع الرسمي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات على شبكة المعلومات، تاريخ الزيارة 8-10-2023م، https://hnec.ly/

هشة كليبيا، تتسم بالانقسام السياسي والمؤسسي على مستوى الأمن والدفاع والمجتمع المخابراتي.

وهناك مجموعة من التهديدات التي تواجه هذه المرحلة الهامة:

أولاً، التهديدات الأمنية الداخلية، حيث قد تسعى بعض الأطراف الداخلية التي لها مصلحة في تغيير النتائج الانتخابية إلى القيام بأعمال تخريبية أو عنف، لعرقلة العملية الانتخابية، أو قد تحاول هذه الأطراف اختراق أنظمة الانتخابات أو سرقة الأصوات أو تهديد المسؤولين الانتخابيين أو المرشحين أو الناخبين.

ثانياً، التهديدات الأمنية الخارجية، فقد تسعى بعض الدول أو الجهات ما دون الدولة الفاعلة إقليميًا إلى التأثير على نتائج الانتخابات، إما من خلال الدعم المالي أو السياسي للمرشحين أو الجماعات المسلحة. وقد تسعى هذه الجهات إلى إثارة الاضطرابات أو العنف في الدولة بهدف عرقلة الانتخابات أو تغيير النتائج.

2. مرحلة إعلان النتائج

مرحلة إعلان النتائج تواجه فيها الدولة مجموعة من التحديات الأمنية، منها تهديدات من التشكيلات المسلحة التي قد تحاول تعطيل العملية الانتخابية وخلق الفوضى، وكذلك يمكن أن تحدث احتجاجات أو اضطرابات معارضة لنتائج الانتخابات المعلنة، مما قد يؤدي لأعمال عنف وتدهور في الحالة الأمنية.

كذلك من التحديات أيضا في هذه المرحلة ما قد يحدث من عمليات تزوير للنتائج، بما قد يقود لأعمال عنف تهدد الاستقرار والسلم المجتمعي، وقد تعصف بالعملية الديموقراطية برمتها.

3. مرحلة الطعون

وهي الأخرى تشهد مجموعة من التحديات الأمنية، من بينها التهديدات التي قد تطال رئيس وأعضاء المحكمة المختصة، والقضاة المشرفين على عملية الطعون، فقد يتعرضون لتهديدات

شخصية أو ضغوط من أجل التأثير على قراراتهم. إذا لم تتم الطعون بشكل عادل ونزيه، قد تنشأ احتجاجات واضطرابات قد تسبب تدهور في الحالة الأمنية.

وقد تشمل هذه التهديدات الشهود والمراقبين الذين يشهدون في قضايا الطعون بغرض التأثير عليهم لتغيير شهاداتهم أو أقوالهم أمام محكمة الطعون.

4. **مرحلة التصديق على النتيجة**

قد تتعرض المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ممثلة في رئيس وأعضاء مجلس إدارتها للضغوط، قبل أو أثناء علمية التصديق على نتائج الانتخابات من قبل بعض الأطراف المتنافسة، والتي لم تكن نتائج الانتخابات في مصلحتها.

ثالثا: التحديات الأمنية المحتملة بعد الانتخابات

نتيجةً للهشاشة والسيولة الأمنية التي تعانيها الدولة، والتي من أهم أسبابها الانقسام السياسي والمؤسسي، ووجود تشوهات بنيوية في هياكلها الأمنية والعسكرية، وخلل بالعقيدة العسكرية لقواتها المسلحة، كذلك وجود تشكيلات مسلحة غير خاضعة للسلطة السياسية للدولة، وتدخلات دولية سلبية في الشأن الليبي الداخلي، فإن ليبيا قد تواجه العديد من التحديات الأمنية بعد الانتخابات كالتالي:

1. **التهديدات الأمنية الخارجية**

ليبيا معرضة لأن تستغل بعض الدول حالة السيولة الأمنية والتشوهات في الهيكل الأمني للتدخل في شؤونها الداخلية، أو لشن هجمات على أراضيها، فمثلاً، قد تدعم دولة ما تشكيلات مسلحة غير خاضعة للسلطة السياسية في الدولة، بهدف زعزعة الاستقرار السياسي أو الإضرار بالمصالح الوطنية للدولة.

2. **التهديدات الأمنية الداخلية**

قد يؤدي الذهاب للانتخابات قبل معالجة هذه التشوهات الأمنية، إلى ظهور تهديدات أمنية داخلية بعد الانتخابات، مثل التمردات والنزاعات المسلحة، أو عودة النشاط الإرهابي. فمثلاً، قد

يستغل المتمردون العسكريون ضعف الدولة في السيطرة على بعض مناطق البلاد، أو قد يلجؤون إلى العنف لتحقيق أهداف سياسية. وقد تؤدي النزاعات الجهوية إلى أعمال عنف وفوضى، مما قد يعرقل الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

3. التهديدات الأمنية للديمقراطية

قد تؤدي هذه التشوهات الأمنية إلى عرقلة الانتقال الديمقراطي، أو إلى انقلاب عسكري. فمثلاً، قد ترفض "القيادة العامة"، أو أطراف أخرى كالتشكيلات المسلحة الثورية، التسليم بالنتائج الانتخابية، ومن ثم انتقال السلطة.

وبشكل عام، فإن الدول التي تعاني من تشوهات بنيوية في هياكلها الأمنية والعسكرية، تواجه العديد من التحديات والتهديدات الأمنية بعد الانتخابات التي تؤثر سلبًا على أمنها واستقرارها، كما حدث في بعض الدول كالعراق مثلاً. لذلك فإنه من المهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التشوهات وتعزيز الاستقرار الأمني في هذه الدول، بالتوازي مع التحضير للانتخابات الرئاسية.

وفيما يلي بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة هذه التحديات:

- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان التعامل مع نتائج الانتخابات بمسؤولية، وضمان تسليم السلطة للحكومة المنتخبة.
- تعزيز الحوار السياسي بين مختلف القوى السياسية في البلاد، وبناء توافق على مسار الانتقال الديمقراطي.
- إصلاح هياكل المؤسسة العسكرية والأمنية، وتعزيز استقلاليتها عن قادتها، وعن السلطة السياسية. وتطوير عقيدة عسكرية وطنية تركز على حماية البلاد من التهديدات الخارجية والداخلية.
- محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسة العسكرية والأمنية.

التحليل الرباعي SWAT للتحديات الأمنية التي تواجه إجراء الانتخابات في ليبيا

الفرص	التهديدات	نقاط القوة	نقاط الضعف
الرغبة الشعبية في إجراء الانتخابات	عدم الاستقرار الأمني	الجيش الليبي	الانقسام السياسي
التقدم المحرز في حالة وقف إطلاق النار	النزاعات المسلحة	الشرطة الليبية	ضعف المؤسسات الحكومية
الدعم الدولي	انتشار السلاح	المجتمع المدني الليبي	التدخل الأجنبي
	الجريمة المنظمة		

التوصيات

البيئة الأمنية في ليبيا صعبة ومعقدة للغاية، على المستويين الداخلي والخارجي، مما يشكل تحديًا كبيرًا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومع ذلك، فإن إجراء الانتخابات أمر بالغ الأهمية لمستقبل ليبيا. ومن خلال تعزيز الأمن، وبناء الثقة، وتعزيز المشاركة، يمكن للسلطات الليبية إنشاء بيئة أكثر ملاءمةً للانتخابات.

تعزيز الأمن: يجب على السلطات الليبية تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال توحيد المؤسسات الأمنية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

بناء الثقة: يجب على السلطات الليبية بناء الثقة بين مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية في البلاد، ويمكن القيام بذلك من خلال الحوار المجتمعي الشامل، والتعاون، وضمان الشفافية والعدالة في الانتخابات.

تعزيز المشاركة: يجب على السلطات الليبية تعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات، وذلك من خلال تشجيع الناخبين للمشاركة في الانتخابات، وتسهيل تسجيلهم بسجل الناخبين مع

ضمان حماية السجل الانتخابي من أي عمليات تزوير، وكذلك ضمان وصول المعلومات الانتخابية إلى جميع المواطنين.

المخاطـر والفرص: إذا لم يتم اتخاذ خطوات لمعالجة التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا، فقد يؤدي ذلك إلى تعطيل الانتخابات أو حتى تأجيلها على الأقل، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، مما قد يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الليبي في ظل حالة الفوضى، والارتباك الاستراتيجي التي يشهدها الإقليم والعالم. أما إذا تم إجراء الانتخابات بنجاح، فقد يكون ذلك خطوة مهمة نحو السلام والاستقرار في ليبيا، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة ومزدهرة.

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية، يمكن القول إن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا تواجه تحديات أمنية كبيرة، تتمثل أولاً في حالة الانقسام السياسي والمؤسسي بالدولة، بالذات الأمنية منها والعسكرية.

هذا الانقسام يشكل تهديدًا مباشرًا للانتخابات، حيث لا يمكن أن تشرف جهتان مستقلتان على الانتخابات، دون الطعن في نزاهتها. وقد يؤدي إجرائها في ظل الانقسام وتشوه الهيكل الأمني. إلى أعمال عنف وفوضى، قد تؤدي إلى تعطيل أو تأجيل الانتخابات. ثانيًا، وجود التشكيلات المسلحة، حيث تشكل مصدرًا رئيسيًا للتهديد الأمني للانتخابات، فيمكن أن تستخدم العنف أو التهديد بالعنف لعرقلة الانتخابات. ثالثًا، ضعف المؤسسات الأمنية الليبية، فهي غير قادرة على توفير الأمن الكافي للانتخابات، بالذات في ظل حالة الانقسام التي تشهدها البلد. وأخيراً، من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيا، يجب على الأطراف الليبية العمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي والمؤسسي بالدولة، واحتكار السلاح في يد الدولة، وتعزيز مؤسسات الدولة الأمنية.

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info